

1219

## من وزير الإقتصاد والمالية إلى

**الموضوع :** طلب توضيحات حول تطبيق أحكام المذكرة العامة عدد 13 لسنة 2014  
**المرجع :** مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 18 جويلية 2014

تضمّن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركتكم وهي شركة صناعية مصدّرة جزئيا تنشط في قطاع الميكانيك تنجز أشغال مناولة لفائدة شركات مصدّرة كليا مستقرّة في تونس وتنشط في نفس القطاع. كما تتولى إنجاز خدمات توظيف لقطع لفائدة حرفائها بناء على قسائم طلبات تزوّد مؤشر عليها من قبل مكتب الديوانة فطلبتكم توضيحات حول تطبيق أحكام المذكرة العامة عدد 13 لسنة 2014 المتعلّقة بعدم وجوب إصدار حرفائكم لقسائم طلبات التزوّد مؤشر عليها من قبل مكتب مراقبة الأداءات وعدم وجوب مدّ مصالح المراقبة الجبائية بقائمة مفصلة، حسب نموذج تعدّه الإدارة، في فواتير البيع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على حوامل ممغنطة.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنّ الإعفاء من واجب إيداع الحرفاء لقسائم طلبات التزوّد مؤشر عليها من قبل مكتب مراقبة الأداءات ومن واجب مدّ مصالح المراقبة الجبائية بقائمة مفصلة، حسب نموذج تعدّه الإدارة، في فواتير البيع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على حوامل ممغنطة يطبّق فقط على بيوعاتكم من المنتجات لفائدة المؤسسات الصناعيّة المصدّرة كليا المنفعة بنظام ديواني توقيفي والموجّهة للتصدير حسب نفس الشروط (الموافقة الديوانية - التصاريح المستوجبة) وتبقى الخدمات التي تسدونها للمؤسسات المصدّرة كليا المذكورة معنيّة بواجب إصدار قسائم طلبات التزوّد مؤشر عليها من قبل مكتب مراقبة الأداءات من قبل حرفائها وبواجب مدّ مصالح المراقبة الجبائية بقائمة مفصلة، حسب نموذج تعدّه الإدارة، في فواتير البيع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على حوامل ممغنطة.

وتقبلوا، سيدي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسّلام

عن وزير الإقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للتشريع

والتشريع المالي

الإضفاء : جبهة جراد الدكتور